

Distr.: General
6 July 2012
Arabic
Original: English



اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي الدورة الثالثة والستون

جنيف، ١-٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

التقارير المتعلقة بالمسائل البرنامجية والإدارية والرقابة والتقييم

تقرير عن أنشطة مكتب المفتش العام

تقرير أعده المفتش العام

موجز

أُعد هذا التقرير تماشياً مع مقرر اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي أن تتلقى تقارير تتعلق بالمسائل البرنامجية والإدارية والرقابة والتقييم خلال دورتها العامة السنوية (A/AC.96/1003، الفقرة ١(و)٦). وتجدر الإشارة أيضاً إلى قرار اللجنة التنفيذية إطلاعها بانتظام على التقارير الموجزة التي تعرض التحقيقات وفتات عمليات التحقيق الرئيسية وعدد أنواع عمليات التحقيق والفترة الزمنية المتوسطة التي يستغرقها إكمال عمليات التحقيق ووصف الإجراءات التأديبي ذي الصلة (A/AC.96/1021، الفقرة ٢٤(ه)). ويغطي التقرير الفترة من منتصف عام ٢٠١١ إلى منتصف عام ٢٠١٢.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٤-١	أولاً - مقدمة
٣	٣	ألف - الإدارة
٣	٤	باء - التطورات الأخيرة
٣	١٤-٥	ثانياً - عمليات التفتيش
٣	٧-٥	ألف - خطة التفتيش وبعثات التفتيش
٤	١٢-٨	باء - المنهجية والنهج
٥	١٤-١٣	جيم - التعاون مع وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة
٥	٢٢-١٥	ثالثاً - عمليات التحقيق
٥	١٧-١٥	ألف - مجموع الحالات والإبلاغ
		باء - التنسيق بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية في مجال عمليات التفتيش
٦	١٩-١٨	جيم - دورات التدريب
٧	٢١-٢٠	دال - البعثات
٧	٢٢	رابعاً - عمليات التحقيق المخصصة
٧	٢٤-٢٣	

أولاً - مقدمة

١ - يضطلع مكتب المفتش العام في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بثلاث وظائف رئيسية هي: عمليات التفتيش المتعلقة بنوعية إدارة عمليات المفوضية؛ والتحقيقات في ادعاءات سوء السلوك من جانب موظفي المفوضية؛ التحريات الخاصة في الهجمات العنيفة على موظفي المفوضية وعملياتها، وكذلك في الأحداث الأخرى التي تُلحق خسائر أو أضراراً جسيمة بسلامة المفوضية أو مصداقيتها أو أصولها.

٢ - ويعرض هذا التقرير بإيجاز التطورات الأخيرة والأنشطة التي اضطلع بها مكتب المفتش العام في الفترة ما بين تموز/يوليه ٢٠١١ ونهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢.

ألف - الإدارة

٣ - تقلد المفتش العام الحالي مهامه في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

باء - التطورات الأخيرة

٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر مكتب المفتش العام في استكشاف تحديات السياسة العامة والتحديات العملية الرئيسية المتعلقة بالإنشاء المقترح لدائرة داخلية لمراجعة الحسابات. ويقوم مكتب المفتش العام، بالتعاون مع دائرة التطوير التنظيمي والإدارة التابع للمفوضية، بتقييم الخيارات المتعلقة بمواصلة تقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات. وسيتم قبل نهاية عام ٢٠١٢، إعداد دراسة حالة تجارية بشأن الخيار المفضل والوقت المحدد لتنفيذه.

ثانياً - عمليات التفتيش

ألف - خطة التفتيش وبعثات التفتيش

٥ - ولقد أعدت خطة التفتيش لعام ٢٠١٢ بعد مشاورة أُجريت مع المكاتب الإقليمية، وقسم مراجعة الحسابات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ودائرة وضع السياسات والتقييم. وقد روعيت عند اختيار العمليات طائفة من عوامل الخطر والتحديات التي تتم مواجهتها في مجال الإدارة، وكذلك ما أُجري سابقاً من عمليات تفتيش.

٦ - وأجرى مكتب المفتش العام، منذ تقريره الأخير، سبع عمليات تفتيش عادي للعمليات الميدانية: جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وجيبوتي؛ وهنغاريا؛ واليونان؛ والبلدان المختارة المشمولة بالتمثيل الإقليمي لأوروبا الوسطى؛ وتونس، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)،

وقيرغيزستان. وأُجريت عملية التفتيش في تونس بالتزامن مع عملية مراجعة حسابات مكتب خدمة الرقابة الداخلية. فضلاً عن ذلك، تمت بعثة امتثال في الجزائر في إطار متابعة عملية التفتيش العادي التي أُجريت في عام ٢٠١٠.

٧- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة التفتيش مذكرات إغلاق بشأن ٢٥ عملية تفتيش عادية أُجريت في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠. وجاء ذلك على إثر تلقي دائرة التفتيش ومراجعتها للتقارير الدورية لتنفيذ توصيات البعثة. ولا يزال مستوى الامتثال للتوصيات مرتفعاً حيث يصل إلى نسبة ٨٤ في المائة.

باء- المنهجية والنهج

٨- قامت دائرة التفتيش بتجريب استخدام نسخة معدلة للإطار العالمي للمساءلة الإدارية. وتعلل هذه الأداة مدى الامتثال للمساءلات والمسؤوليات المنصوص عليها في الإطار العالمي للمساءلة الإدارية في مجالات الإدارة، والحماية والبرمجة والإدارة الاستراتيجية. ويتمثل الهدف الرئيسي في إعداد تقارير أقصر تتضمن توصيات أقل عدداً لا تعالج سوى القضايا التي تم تقييمها على أنها تؤثر بشكل كبير أو متوسط على تقديم الحماية والمساعدة.

٩- وسُيُصدر دائرة التفتيش تحليلاً للاستنتاجات المتكررة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ أثناء فترة الستة أشهر المقبلة. ويتم أيضاً إعداد سلسلة مذكرات تستعرض المساءلة الرئيسية التي يتم تحديدها على أنها تتكرر أثناء بعثات التفتيش منذ عام ٢٠٠٧، كأداة للإدارة لاستخدامها في عمليات التخطيط وكذلك في عمليات الامتثال. وحتى يومنا هذا، تم الانتهاء من إعداد ورقات بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس؛ ونهج السن ونوع الجنس والتنوع، وظروف العيش والعمل.

١٠- وحضر واحد وعشرون مديراً من كبار المديرين والمديرين من الفئة الوسطى من العاملين في جنيف وستة من كبار المديرين ومديرين من الفئة الوسطى من العاملين في الميدان، حلقة تدريب متقدم في مجال التفتيش. وتم تدريب المشاركين في الحلقة التدريبية على مؤهلات مهنية متقدمة وزودت المشاركين المحتملين في بعثات التفتيش بالمعارف، وبذلك أصبح مكتب المفتش العام يملك مجموعة من الموظفين المدربين للعمل في بعثات التفتيش مستقبلاً.

١١- وأوشكت قاعدة بيانات تقرير التفتيش المنقح والتوصيات على الاكتمال. ومن شأن هذه القاعدة أن تعزز قدرة الدائرة على تتبع حالة التوصيات من بعثات التفتيش ويقدم أساساً إحصائياً سليماً لأغراض تقديم التقارير.

١٢- وقد انتهت دائرة التفتيش، بالاشتراك مع مركز التعلم العالمي، من العمل بشأن إعداد دورة دراسية تمهيدية تُقدم عبر الإنترنت بشأن التفتيش، وهي في مرحلة الإعداد النهائي. وتقدم الدورة الدراسية هذه إلى موظفي المفوضية نظرة متعمقة في أهداف عمليات التفتيش وتنفيذها.

جيم - التعاون مع وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة

١٣- التقى المفتش العام بالرئيس والأمين التنفيذي لوحدة التفتيش المشتركة، في بداية عام ٢٠١٢، للتأكيد مجدداً على دعم المفوضية لعمل وحدة التفتيش المشتركة واستكشاف سبل جديدة للتعاون. ولاحظ رئيس وحدة التفتيش المشتركة حدوث تحسن في أداء المفوضية في مجال الامتثال، مؤكداً مع ذلك أنه من الممكن إدخال المزيد من التحسينات. وفي نهاية عام ٢٠١١، كانت المفوضية قد نفذت نسبة ٥٣,٧ في المائة من التوصيات المقبولة التي تم تقديمها في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ وهي بصدد تنفيذ نسبة إضافية قدرها ٤٠,٥ في المائة.

١٤- وقد تقاسم مكتب المفتش العام برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٢ مع شعب المفوضية وسلط الضوء على عمليات الاستعراض ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للمنظمة. وأشرف على توزيع ٢٤ استعراضاً من الاستعراضات التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ ونسق تعليقات ومدخلات المفوضية. واستجابة لنظام المتابعة لوحدة التفتيش المشتركة، قام مكتب المفتش العام بتحرير مدخلات المفوضية بشأن ١٤٤ توصية من استعراضات صدرت خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

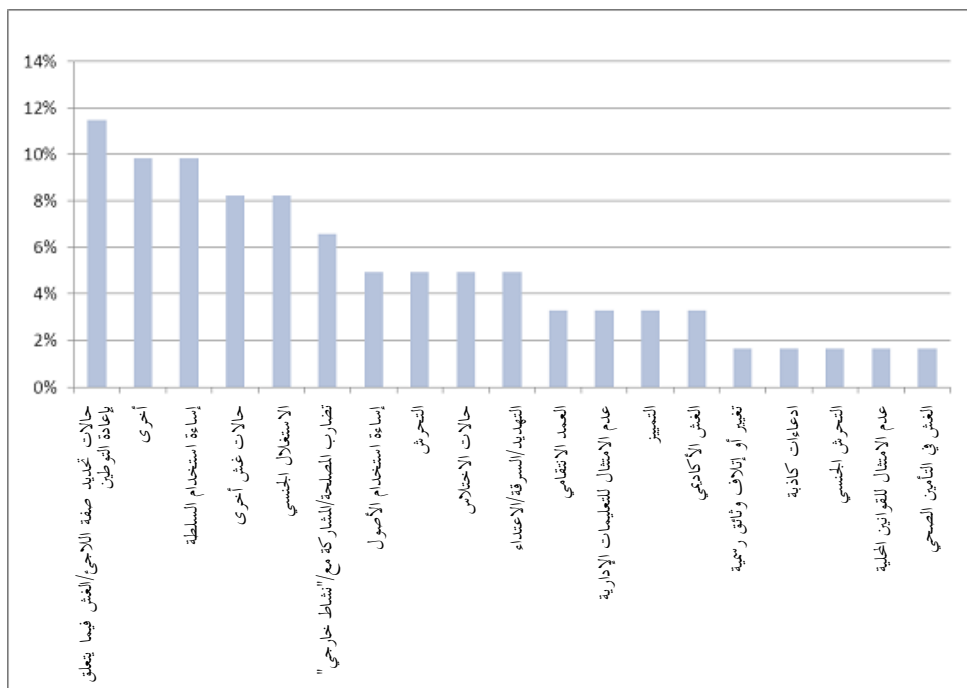
ثالثاً - عمليات التحقيق

ألف - مجموع الحالات والإبلاغ

١٥- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل مكتب المفتش العام ١٣٧ ١ شكوى. ومن بين هذا العدد، تعلق ٧٨٢ شكوى بالحماية والمساعدة، في حين أن ١٨٠ شكوى (نسبة ١٦ في المائة) تعلقت بادعاءات بسوء السلوك. أما العدد المتبقي من الشكاوى فقد تعلق بأمور لا تهم مباشرة مكتب المفتش العام.

١٦- أجرت وحدة القبول، تقييماً دقيقاً لـ ١٨٠ شكوى متعلقة بسوء السلوك، واستنتجت أن هناك أساساً كافية لفتح ملف ٦١ قضية. وقد يسّر تطبيق قاعدة البيانات "i-Sight" إجراء التقييم الفوري للشكاوى حال تلقيها. ويرد في الجدول أدناه تصنيف للحالات:

تصنيف الحالات المسجلة في الفترة ما بين تموز/يوليه ٢٠١١ وحزيران/يونيه ٢٠١٢



١٧- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُغلق ملف ٩٦ حالة. وأسفرت خمس عشرة حالة من هذه الحالات عن إحالة تقرير أولي عن التحقيق إلى مدير شعبة إدارة الموارد البشرية لتحديد إمكانية اتخاذ تدابير تأديبية. وينعكس الانتهاء من هذا العدد الكبير من عمليات التحقيق في تضافر جهود خدمة التفتيش للتخلص من الحالات المتراكمة التي أصبح عددها كبيراً. ومن بين الحالات التي أُغلق ملفها، فُتحت حالتان في عام ٢٠٠٨؛ و٢٨ حالة في عام ٢٠٠٩؛ و٣١ حالة في عام ٢٠١٠؛ و٣٠ حالة في عام ٢٠١١؛ و٥ حالات في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٢ بلغ معدل عدد الحالات التي فتح ملفها ٧٥ حالة.

باء- التنسيق بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية في مجال عمليات التفتيش

١٨- عقد مكتب المفتش العام اجتماعاً مع تسعة من أهم الشركاء المنفذين لعمليات المفوضية لاستكشاف منهجيات للتعاون بشأن عمليات التحقيق. وتقاسمت الوكالات آلياتها لتقديم الشكاوى وبروتوكولاتها في مجال التحقيق وحددت مجالات التعاون، بما في ذلك نُظم الإحالة وتقاسم الخبرات في منهجيات التحقيق. وقد حُددت مسألة تحسين التدريب كمجال يمكن أن يستفيد مما هو موجود من مواد وخبرات في شراكة المساءلة الإنسانية والتأثير المتبادل والمفوضية. وأفادت المفوضية بأنها بصدد تنقيح اتفاقها الفرعي النموذجي مع شركاء التنفيذ لكي يتضمن شرطاً إلزامياً بالإبلاغ عن سوء السلوك والتحقيق فيه وتقاسم النتائج. ويقوم أحد المستشارين الآن بتنفيذ بعض الأنشطة المتفق عليها في هذا الاجتماع.

١٩- ويجري حالياً وضع إجراءات تشغيلية معيارية لإحالة الحالات وتقاسم المعلومات الحساسة بين المنظمات. وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، سيتم الانتهاء من إعداد مشروع مبادئ توجيهية للتعاون بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية بشأن عمليات التحقيق، بما في ذلك الإجراءات التشغيلية المعيارية.

جيم- دورات التدريب

٢٠- عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ دورة تدريبية بشأن برنامج تعلّم كيفية التحقيق، موجهة إلى موظفي المفوضية العاملين في منطقة الأمريكتين. ويتمثل الغرض من هذه الدورة التدريبية في زيادة نطاق وعدد الزملاء القادرين على تقديم المساعدة محلياً في عمليات التحقيق وبالتالي الحد من تكاليف بعثات التحقيق.

٢١- وقد حضر الزملاء من دائرة التحقيقات دورتين للتحقيق على المستوى الدولي في النمسا وسويسرا وقد تم في هاتين الدورتين تعليم منهجيات لإجراء التحقيق وكيفية تناول مستندات الطب الشرعي وتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة.

دال- البعثات

٢٢- في عام ٢٠١٢، قام كبار المحققين بتنسيق خطط العمل للتمكين من المشاركة في السفر وتقديم الدعم عند الضرورة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع ببعثات التحقيق في تسعة بلدان في القارة الأفريقية، وبلد في جنوب شرق آسيا، وبلد في الشرق الأوسط. وقد شملت الحالات التي تم التحقيق فيها أثناء البعثات التحقيق في ادعاءات صارخة للاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وتحديد وضع اللاجئ و/أو الغش في إعادة التوطين والغش المالي.

رابعاً- عمليات التحقيق المخصصة

٢٣- أجريت عمليتا تحريات خاصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير: ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أرسل فريق إلى أفغانستان بعد الهجمات العنيفة على المكتب الفرعي للمفوضية في قندهار، وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، طلب المفتش العام من موظف أقدم يعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إجراء تحر في عملية قتل موظف ميداني محلي يعمل في مجال السلامة في أحد المكاتب الميدانية. وقد سلّط التحري الأخير هذا الضوء على الحاجة التي كان مكتب المفتش العام قد حددها سابقاً، والمتمثلة في مراجعة عملية توظيف الموظفين الميدانيين المحليين العاملين في مجال السلامة.

٢٤- وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع مكتب المفتش العام باستعراضين لعمليات التوظيف: تعلق أحدهما بالسياسة العامة وعمليات اختيار المرشحين لمجموعات مناصب وظيفية محددة في عام ٢٠١١، والآخر تم بناءً على طلب المفوضية السامية، وتعلق بتشغيل مترجمين شفويين لا يملكون المهارات اللغوية اللازمة.